ISSN E.3006-1024, ISSN P.1817-5880 Vol. 42, Issue (Supplement 68),June - 2026

https:// tge.uobasrah.edu.iq
Journal the gulf economist
مجلة الاقتصادي الخليجي

# The Role of International Finance in Achieving Economic Development in Iraq for the Period (2010–2021)

# دور التمويل الدولي في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق للمدة (2010- 2021)

**Asst. Prof. Mohammed H. Aowda** **الأستاذ المساعد : محمد حسن عودة**
**College of Economic and Administration, University of Basra** كلية الادارة والاقتصاد - جامعة البصرة
**E-mail**: M0hammed.aowda@ubasrah.edu.iq **Orcid :** https://orcid.org/0000-0002-7782-1996

**Abstract** International finance represents a key driving force of the global economy through the movement of capital across countries, aiming to meet national financing needs and ensure the continuity of economic development. Accordingly, the study of the role of international finance and its economic contribution This study constitutes an important area of academic research. examines the levels and trends of international finance in the Iraqi economy during the period (2010–2021), in addition to analyzing the contribution of its main forms, namely external debt, international aid, and foreign direct investment to the gross The study concludes that the domestic product (GDP) indicator. contribution of international finance to achieving economic development in Iraq has not been sufficiently effective to bring about tangible changes in the country's productive and investment reality. The descriptive analytical methodology, along with data analysis, was employed to achieve the objectives of the study and test its hypothesis.

**Keywords:**
international finance; external debt; international aid; foreign direct investment; gross domestic product; economic development.

**المستخلص** يمثل التمويل الدولي الحركة الرئيسية للاقتصاد عبر انتقال رؤوس الأموال بين مختلف الدول لغرض سد حاجات تلك الدول من هذه الأموال وديمومة تحقيق التنمية الاقتصادية ، لذلك يعد موضوع دراسة دور التمويل الدولي ومساهمته الاقتصادية من المواضيع المهمة للدراسة والبحث ، حيث شهدت هذه الدراسة تحديد مستويات وتوجهات التمويل الدولي في الاقتصاد العراقي للمدة (2010-2021) ، فضلاً عن مساهمة أشكال هذا التمويل والمتمثلة (الدين الخارجي والمساعدات الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر) في مؤشر الناتج المحلي الاجمالي.
وتوصلت الدراسة إلى أن مساهمة التمويل الدولي في تحقيق التنمية الاقتصادية لم تكن بالمستوى الفعال ، بحيث لم يؤدِ الى احداث تغير في الواقع الانتاجي والاستثماري للاقتصاد العراقي ، وقد تم اعتماد منهجية التحليل الوصفي وتحليل البيانات من أجل تحقيق هدف الدراسة وفرضيتها.

الكلمات المفتاحية
التمويل الدولي ، الدين الخارجي ، المساعدات الدولية ، الاستثمار الأجنبي المباشر ، الناتج المحلي الإجمالي ، التنمية الاقتصادية .

**المقدمة**

تقوم السياسة الاقتصادية والمالية للدول على تحقيق الرفاهية للشعوب ، وذلك عن طريق التمويل الدولي الذي يوفر الاموال اللازمة لإقامة المشاريع وتحقيق التنمية الاقتصادية ، فلا أستثمار ولا فائدة إلاَّ بالتمويل فأنه ينشئ مشاريع جديدة ويغطي العجز المالي ، ويزيد الانتاج ، ويحقق التنمية الاقتصادية لأي بلدٍ . من خلال توفير فرص العمل والرفاهية لأفراد المجتمع ؛ لذلك يعد التمويل الدولي من المصادر المهمة في تمويل التنمية الاقتصادية لدول العالم بصورة عامة والعراق بصورة خاصة .

وقد توصل البحثُ إلى ان المساعدات الدولية كانت متذبذبةً وغير مستقرةٍ وتذهب إلى القطاع الاستهلاكي ومواجهة الحالات الطارئة مثل العمليات الارهابية عام 2014 ، والاستثمار الأجنبي المباشر وهو من مصادر التمويل الأقل مساهمة في عملية التنمية الاقتصادية في العراق ؛ وذلك لتردي الوضع الأمني والسياسي وزيادة حلقات الروتين الادارية أمام عمل الشركات الأجنبية داخل العراق ، أما فيما يخص القروض الخارجية ، فقد أعتمدت الحكومة العراقية عليها بشكل كبير في معالجة العجز في الموازنة العامة ، والاعلى في الناتج المحلي الاجمالي ، مما أدى إلى ظهور معوقات مستقبلية في تسديد الاعباء المالية المترتبة على هذه القروض وخصوصاً أنها تذهب إلى النفقات التشغيلية التي لا تدرِ أي ارباح ,

**أهمية الدراسة**

تأتي أهمية الدراسة من خلال سعي الدول للحصول على جمع مصادر التمويل المختلفة ، مما يخلق تراكم رأسمالي يساعد في تحقيق التنمية الاقتصادية ، لا سيما في ظل أعتماد كثير من الدول بشكل اساسي على التمويل لعلاج فجوة الموارد المحلية ؛ لذلك تقوم الدراسة على معرفة الاثر الايجابي والسلبي من الاعتماد بشكل أساسي في الاقتصاد العراقي على مصادر التمويل الدولي المختلفة ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية ، واقتراح سياسات مناسبة في تفعيل مصادر التمويل الخارجي في العراق.

**هدف الدراسة**

التعرف على مفهوم التمويل الدولي ومصادره المختلفة ودور تلك المصادر لا سيما (الاستثمار الأجنبي المباشر ، والمساعدات الدولية ، والقروض الخارجية) في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق.

**مشكلة الدراسة**

أن جوهر مشكلة البحث تكمن في عدم قدرة الحكومة العراقية على معالجة مشكلة تمويل التنمية الاقتصادية من خلال الاعتماد على الموارد الداخلية ، بل الاعتماد المباشر على مصادر التمويل الدولي ، لذلك تدور مشكلة البحث حول التساؤل الآتي هل هناك تأثير مباشر لمصادر التمويل الدولي على النشاط الاقتصادي في العراق وهل استفاد العراق من تلك المصادر خلال مدة الدراسة .

**فرضية الدراسة**

تنطلق من فرضية مفادها أن تدفقات التمويل الدولي في العراق خلال مدة الدراسة لم تتماشى مع متطلبات نمو المؤشرات الاقتصادية في العراق ، مما تبين انخفاض فاعليتها في تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة .

**منهجية الدراسة**

اعتمدت الدراسة منهج التحليل الوصفي وتحليل البيانات لتشخيص مساهمة التمويل الدولي في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق.

**حدود الدراسة**

لقد حددت الدراسة الاطار المكاني والزمني للدراسة ،حيث تم حصر الدراسة في جمهورية العراق خلال المدة الزمنية من (2010-2021) لتوفر البيانات في تلك المدة ؛ وذلك لتوضيح دور التمويل الدولي في تحقيق التنمية الاقتصادية .

**هيكلية الدراسة**

لغرض الوصول إلى هدف البحث واثبات فرضيتهُ ، تم تقسيمه إلى ثلاثة محاور رئيسة ،اذ تناول المحور الأول الاطار المفاهيمي للتمويل الدولي ، أما المحور الثاني فقد تضمن الاطار المفاهيمي للتنمية الاقتصادية . كما تضمن المحور الثالث دور التمويل الدولي في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق للمدة (2010- 2021).

## المحور الأول: الاطار المفاهيمي للتمويل الدولي

**اولاً : مفهوم التمويل الدولي .**

يتمتع التمويل الدولي بأهمية كبيرة على مستوى الاقتصاد الدولي وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية وما شهدته الساحة الدولية من احداث وتطورات مهمة أدت إلى تقارب كبير بين الدول وزيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل بينها، حيث يعرف التمويل بأنه الحصول على الاموال اللازمة من مصادر مختلفة لتمويل الاستثمارات.

أما فيما يخص التمويل الدولي فهو يتضمن اساساً طبيعة التحركات الدولية لرؤوس الأموال بين دول العالم المختلفة، والسبب هو ندرة رأس المال المعروض مقارنةً بالمطلوب منه؛ لذلك يستدعي سد هذه الفجوة على المستوى الجزئي أو على المستوى الكلي(Al-Shammari and Hamza, 2015: 20) .

كما يمكن الإشارة إلى التمويل الدولي بأنه تدفقات الموارد المالية والاقتصادية اي قد تكون جانب حقيقي ( سلعي) أو جانب مالي( نقدي)، كالمساعدات والقروض الخارجية والاستثمار الاجنبي المباشر، بحسب حاجة اقتصاد دولة ما؛ وذلك بسبب قصور مواردها الذاتية في توفيرها(Mahmoud and Salim, 2024: 6).

**ثانياً: أهمية التمويل الدولي.**

ان تمويل حركة التجارة الدولية السلعية والخدمية من ادبيات واولويات التمويل الدولي، ومن ثم فهو ذو أهمية اقتصادية لأي دولة ، وعليه ستساهم التدفقات النقدية الدولية في تعجيل معدلات النمو الاقتصادي في بعض الدول النامية ؛وذلك لعدم كفاية

المصادر الداخلية لتمويل قطاعات الاستثمار المحلي واللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية في هذه الدول وصولاً إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية، مما يستوجب السماح لرؤوس الاموال الدولية الدخول إلى اقتصاديات تلك الدول(Mustafa, 2008: 91).

ويمكن تحليل أهمية التمويل الدولي من خلال أهمية تدفقات رؤوس الاموال وكما يأتي:

أ- أهمية التمويل الدولي بالنسبة للدول المتلقية تتمثل في(sir, 2015: 14).

- تحقيق والايفاء بالمبادلات التجارية الصادرات والواردات ( السلعية والخدمية) بين مختلف البلدان وذلك عن طريق التمويل الدولي.
- توفير فرص جديدة للعمل لغرض الحد من البطالة.
- تدعيم برامج وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- تحقيق التنمية الاقتصادية في البلاد وذلك من خلال توفير رؤوس الاموال اللازمة لإنجاز المشاريع.
- مواجهة العجز في ميزان المدفوعات وسد الفجوة بين الاستثمارات المطلوبة والادخارات المحققة.
- كما تعلق الدولة أهمية كبيرة على التمويل الدولي في شكل استثمارات اجنبية مباشرة نظراً لما يوفر هذا الاخير من مال.
- تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لأفراد المجتمع عن طريق تحسين الوضعية المعيشية لهم( السكن والعمل والصحة).

ب- أهمية التمويل الدولي بالنسبة للدول المانحة للتمويل.

نجد ان العامل السياسي كثيراً ما يطغى على هذا النوع من الأهمية بالنسبة للدول المانحة ، حيث تستهدف الدول المانحة لراس المال تحقيق المطالب الآتية:(Lahham and others, 2017: 15).

- تحسين صوره الدول المانحة أمام المجتمع. الدولي من خلال تغير الهيكل الاقتصادي للدول النامية ؛ وذلك من خلال التخلص من طرق الإنتاج التقليدية وأعتماد طرق انتاج كثيفة رأس المال ومن ثم تحسين مستوى المعيشة .
- حماية مصالح بعض القطاعات الإنتاجية في داخل الدول المانحة كالقطاع الزراعي؛ وذلك من خلال الحفاظ على زيادة الإنتاج والقدرة الإنتاجية لعناصر الإنتاج .
- ان الدول المانحة تحاول أيضاً تحقيق أهداف اقتصادية وتجارية، كاكتساح الاسواق الدولية بغية تصريف منتجاتها السلعية والخدمية .
- والهدف الاخير والمهم هو تحسين ميزان مدفوعاتها عن طريق زياده صادراتها.

ج – أهمية التمويل الدولي على المستوى العالمي: يمكن اجمال أهمية التمويل الدولي على المستوى العالمي بالنقاط الآتية(Al-Hiti and Al-Khashali, 2007: 15-16).

- تمويل حركة التجارة الدولية ( السلعية والخدمية).
- توفير السيولة المالية الدولية المطلوبة على المستوى الدولي.
- توفير مصادر لتمويل العجز في موازين مدفوعات الدول.
- توفير اداة مناسبة لقياس مستوى النشاط الاقتصادي في مختلف الدول عن طريق اسواق المال، والتي تعنبر مصدراً لتوظيف واستثمار الاموال.
- سد الفجوة بين الادخار والاستثمار ( أي موجبة لدى بعض الدول وسالبة عند البعض الاخر)، مما يجعل كل دول العالم في مركز الرابح .

**ثالثا: اهداف التمويل الدولي.**

يمثل التمويل الدولي الاداة الرئيسة للاقتصاد في انتقال رؤوس الاموال بين مختلف الدول لغرض سد حاجات تلك الدول من هذه الاموال وديمومة تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية، وعليه يمكن أجمال أهداف متنوعه للتمويل الدولي بالنقاط الآتية( Azawi and Al-Kawaz, 2025: 22).

1. تحقيق معدل أرباح أعلى تبحث الشركات العالمية عن الاسواق الاجنبية التي تبشر بمعدلات ارباح عالية، ومن ثم فان هدف الربح يحفز الشركة على توسيع عملياتها مع الدول الاجنبية.
2. توسيع الطاقات الانتاجية لبعض الشركات المحلية حيث وسعت طاقاتها الانتاجية أكثر من الطلب على المنتج في البلدان المحلية، اذ تجبر هذه الشركات في مثل هذه الحالات على بيع فائض انتاجها في الدول المتقدمة الاجنبية.
3. المنافسة الشديدة في الدولة: بدأت الشركات الضعيفة التي لم تستطيع منافسة الشركات القوية في البلد المحلي بالدخول إلى أسواق الدول النامية.
4. الاستقرار السياسي: لا يعني ببساطة استمرار الحرب نفسها في السلطة، ولكن يعني استمرار سياسات الحكومة نفسها لمدة اطول وأكثر هدوء.
5. توافر التكنولوجيا والموارد البشرية الماهرة توافر التكنولوجيا المتقدمة والموارد البشرية المختصة، في بعض الدول بمثابة عوامل جذب للشركات الدولية.
6. ارتفاع تكلفه النقل: يعد العامل الرئيس في انخفاض هوامش الربح إلى الشركات الدولية هو تكلفة نقل المنتجات، وفي ظل هذه الظروف تميل الشركات الاجنبية إلى زياده هامش ربحها من خلال تحديد مواقع منشاتها التصنيعية في البلدان الاجنبية.
7. القرب من مواد الخام: يعد مصدر المواد الخام عالية الجودة عامل رئيس لجذب الشركات من مختلف البلدان.

8. الموارد البشرية عالية الجودة: من العوامل المهمة لبرامج شركات التكنولوجيا والاتصالات لتأسيس عملياتها في دول ذات موارد بشرية عالية الجودة ومنخفضة التكلفة.
9. التحرر والعولمة: حررت معظم دول العالم اقتصاداتها وفتحت بلدانها على بقيه العالم.

**رابعا: مصادر وعناصر التمويل الدولي.**

تعد مصادر التمويل الدولي أحد المؤشرات المهمة التي تغير مسار المتغيرات الاقتصادية الكلية، التي تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية، وعليه يمكن اجمال مصادر التمويل الدولي بالآتي(Al-Yasiri and Adheefa, 2024: 37-49).

أ. المساعدات الدولية: وهي عبارة عن تدفقات تمنح للدول النامية بقصد الدعم والتطوير لاقتصاديات تلك الدول ، عبر تزويدها بموارد مالية واقتصادية لتنظيم وتهيئة البيئة الملائمة لتحقيق النمو الاقتصادي والحصول على الاكتفاء الذاتي لهذه الدول، وقد تكون المساعدات امنية وعسكرية وسياسية وصحية والتي تمنح عبر جهات واطراف دولية.

ب. القروض الخارجية: تعد القروض الخارجية من أهم مصادر التمويل الدولي في البلدان النامية، وتبرز أهمية تلك القروض من خلال رفد تلك البلدان بما تحتاجه من رؤوس الاموال الاجنبية الضرورية لتطوير وتنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة، والتي بدورها تساهم في زيادة حصيلة الصادرات وتخفيض فجوة العملات الاجنبية.

ج. الاستثمار الاجنبي المباشر: وهي عبارة عن تدفقات مالية ونقدية اجنبية بقصد توظيفها في اقتصاد مضيف ما، عبر إقامة مشاريع اقتصادية أو المساهمة في رؤوس الاموال لمشاريع قائمة بهدف تحقيق أرباح نقدية واقتصادية واجتماعية.

د. الاستثمار الاجنبي غير المباشر: يقوم هذا النوع من الاستثمار على شراء الاجانب لأسهم وسندات الدولة المضيفة من دون السيطرة الادارية، ويتميز هذا الاستثمار بسقف زمني قصير الاجل، وهذه الاستثمارات تكون منخفضة في الدول النامية بسبب عدم توفر اسواق مالية ونقدية متطورة فيها.

اما العناصر المكونة للتمويل الدولي فيمكن أجمالها بخمسة عناصر رئيسية(kozak yuriy, 2015: 12)

- النظام النقدي الدولي: والذي يضم بدورة عناصر رئيسية أهمها العملات الوطنية والاحتياطات الدولية والعملات الاجنبية والآليات التنظيمية الدولية لأسعار الصرف.
- المدفوعات الدولية: والتي تعكس كل المعاملات المتعلقة بالدفع على المستوى الدولي والتي تخدم حركة البضائع وعوامل الانتاج والادوات المالية والتي تنعكس على ميزان المدفوعات الخاص بالدولة.
- الاسواق المالية الدولية: والتي تتمثل بآليات التداول الخاصة بالأدوات المالية، العملة، القروض، الاوراق المالية....الخ.
- الضرائب الدولية: وتستخدم كطريقة لتعبئة الاموال على المستوى الدولي.
- الإدارة المالية الدولية: والتي تتخصص أو تدرس دولية الاستثمار وادارة المخاطر والتمويل العابر للحدود.

**خامساً: مبررات اللجوء الى التمويل الدولي.**

يعد اختلال هيكل الموارد عاملاً اساسياً في اللجوء إلى التمويل الخارجي لكونه يعكس اختلال هيكل الانتاج والتراكم، وهذا يظهر بصورة انخفاض في مستوى عرض السلع والخدمات في الاقتصاد عن مستوى الطلب المحلي ، ومن ثم يساهم في ارتفاع المستوى العام للأسعار.

ويتطلب المسار السليم لعملية التنمية الاقتصادية وجود نوع من الملاءمة النسبية بين الموارد واستخداماتها، حتى لا تكون ندرة الموارد سبباً في حدوث اختناقات متعددة في الاقتصاد كانخفاض معدل نمو الناتج المحلي نتيجة لانخفاض مستوى الاستثمار أو زيادة الاعتماد على التمويل الخارجي نتيجة لندرة الموارد الاجنبية...الخ. ومن المعلوم ان البلدان النامية تتسم باختلال هيكل الموارد الاقتصادية يتمحور بصورة رئيسية حول ثلاث فجوات وهي(Ahmed and others, 2023: 27).

- الفجوة بين الاستثمار والادخار ( فجوة الموارد الداخلية).
- الفجوة بين الصادرات والاستيرادات( فجوة الموارد الخارجية).
- الفجوة بين الايرادات والنفقات( فجوة الموازنة العامة).

وهذه الفجوات المذكورة اعلاه هي مدعاة للاستعانة الى التمويل الدولي.

## المحور الثاني: الاطار المفاهيمي للتنمية الاقتصادية.

أن ظهور وتطور مفهوم التنمية الاقتصادية قد مر بالعديد من المراحل حيث تطور المفهوم نتيجة تغير الانظمة السياسية إلى جانب ظهور عدد من الازمات الاقتصادية التي أثرت على عدة دول، مما دفع عدد من المفكرين بالبحث عن تعريف محدد للتنمية الاقتصادية من خلال ربطها بعدد من المؤشرات الاقتصادية سواء أكان الدخل القومي ومتوسط الدخل الفردي.

### اولاً: مفهوم التنمية الاقتصادية.

يّعرف التنمية الاقتصادية على أنها مجموعة من الاجراءات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية تستهدف حدوث تغيير جذري في كيان الدولة الاقتصادي بما يضمن زيادات حقيقية في الناتج الاجمالي تستطيع عمل زيادة في دخل الافراد الحقيقي مع وجود توزيع عادل لهذه الزيادة بين مختلف طبقات المجتمع.

كما أن التنمية الاقتصادية تعرف على أنها عملية مجتمعية شاملة وواعية تستهدف أستخدام موارد الدولة في تحقيق أهداف المجتمع سواء أكانت الإنتاجية أو التوزيعية

من أجل الوصول إلى تحويل هيكلي يمكن من خلاله زيادة الانتاج وهو ما سوف يؤدي إلى حدوث زيادة في متوسط أنتاج الفرد ومن ثم زيادة قدرات المجتمع( Lutfi, 1980: 185).

ولتحقيق التنمية الاقتصادية في العراق هناك عدد من المقومات التي من الممكن تؤثر على قرارات الانتاج ومن ثم تسهم في حدوث التنمية الاقتصادية في العراق، ويمكن اجمال هذه المقومات بالآتي(Abdul Aali, 2017: 46).

1. وجود الإدارة السياسية التي تتميز بكفاءة ولها القدرة على فرض القانون لكي تقوم بتبني برامج اصلاحيه يمكن من خلالها الوصول إلى التنمية الاقتصادية.
2. توافر الخبرات واصحاب الكفاءات لوضع استراتيجيات حدوث التنمية.
3. إعادة هيكلة شكل الاقتصاد القومي بشكل يسمح بدور أكبر للقطاع الخاص لكي يقوم بمساعدة القطاع العام وفي إدارة النشاط الاقتصادي في العراق.
4. البدء في تبني سياسات للتنمية تكون قائمة على التوافق بين الاوضاع الداخلية في الدولة والمتغيرات الخارجية التي تؤثر عليها.

**ثانياً: اهميه التنمية الاقتصادية.**

تكمن الأهمية الكبيرة للتنمية الاقتصادية لأية دولة في العالم بالآتي( girlie, 2015: 96-100).

1. من أهم الادوات التي تساعد الدول على الاستغلال الاقتصادي والابتعاد عن التبعية الاقتصادية، أي التبعية بإشكالها المختلفة نتيجة تحقيق التقدم والنمو الاقتصادي الذي يمكنها من التخلص من هذه التبعية بأنواعها.
2. تعمل على تحسين مستوى معيشة افراد المجتمع من خلال دخول هؤلاء الافراد وتوفير فرص عمل لمن لا يعمل فيها، وسينعكس ذلك لا شك على المستوى الصحي والتعليمي لهم.
3. تقوم بتوفير السلع والخدمات للأفراد المجتمع بالكميات والنوعيات المناسبة.

4. تعمل على تجسير الفجوة الاقتصادية والاجتماعية بين طبقات المجتمع مما يؤدي إلى استقراره اجتماعياً وسياسياً.
5. إما على مستوى الاقتصاد الكلي فتعمل التنمية الاقتصادية على تحسن الناتج المحلي وتحقيق التطور الاقتصادي المنشود وصولاً إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية.

**ثالثاً: أهداف التنمية الاقتصادية.**

إنّ الهدف من عملية التنمية الاقتصادية هو القضاء على مسببات التخلف والحد من البطالة ، وزيادة منتظمة في متوسط الدخل الحقيقي والتي تتمحور حول رفع مستوى معيشة الفرد . وعلية يمكن حصر أهم هذه الاهداف بالآتي: ( Al-Yasiri and Adheefa, 2024: 18-20).

- زياده الدخل الوطني والأولوية لزيادة الدخل الحقيقي ، حيث ان زيادة الدخل الوطني من أول أهداف التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال إتاحة الفرص للحصول على احتياجاتهم من مأكل وملبس وحماية، وهذا راجع للدافع الحقيقي للتنمية والمتمثل في الفقر وانخفاض مستوى المعيشة.
- رفع مستوى المعيشة.
- تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات.
- التوسع في الهيكل الانتاجي أو تعديل التركيب النسبي للاقتصاد الوطني وبناء الصناعات الثقيلة ان امكن من أجل أن تمد هذه الصناعات الاقتصاد الوطني بالاحتياجات اللازمة.
- القضاء على الجوع والفقر.
- بناء الاساس المادي للتقدم.

تحقيق الاستقلال الاقتصادي وتعزيز الاعتماد على الذات: يعد هذا الهدف هدف استراتيجي يبعد الدول عن التبعية للدول الأجنبية الكبرى.

**رابعاً: محددات التنمية الاقتصادية .**

إن عملية التنمية الاقتصادية عملية مشتركة، تتظافر فيها جهود كافة الاطراف في مختلف القطاعات، من أجل تحفيز الأنشطة الاقتصادية على المستوى المحلي ، والذي يؤدي بدوره إلى استقرار الاقتصاد واستدامته، كما تساعد في خلق المزيد من فرص العمل، وتحسين جودة حياة الافراد ، بما فيها من الفقراء والمهمشين.

1. محددات التنمية الاقتصادية: تتوقف التنمية الاقتصادية على العديد من المتغيرات والمحددات، والتي من بينها(Mustafa,2008: 36-37).

- كمية النقود المحلية المتاحة سنوياً لتنفيذ استثمارات جديدة.
- حجم الحصيلة السنوية من العملات الأجنبية.
- درجة الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي.
- المزايا التي تمنح للمستثمرين الاجانب.
- تحسين مستوى التعليم والتدريب والصحة والظروف الاجتماعية.
- درجه تحسين نوعيه الاستثمار الاجمالي
- درجه تغيير الهيكل الاقتصادي لغير صالح القطاع ذي الإنتاجية الاقل.

2. منافع التنمية الاقتصادية وأعباؤها

نتيجة لعملية التنمية يمكن للمجتمع ان يحقق العديد من المنافع والتي تعود بالإيجاب على رفاهيته وتقدمه، وفي المقابل فقد اكدت تجارب الكثير من الدول خاصة الصناعية أن للتنمية الاقتصادية أعباء وتكاليف إلى جانب ما تحققه من منافع، ويمكن للتنمية الاقتصادية ان تحقق ثلاث منافع متميزة ؛وذلك من خلال ما تتركه من آثار على كل من: مستوى المعيشة ، توزيع الدخل الوطني ، نمط المعيشة.

أما بالنسبة للأعباء فلعل من أهمها تلك التضحيات التي يتوجب على المجتمع تحملها في الحاضر في سبيل الحصول على منافع التنمية في المستقبل ( أو تكلفة الفرصة الضائعة للتنمية). اضف إلى ذلك ما تتسبب به التنمية احياناً من أعباء اجتماعية.

فالتنمية تحقق ضغطاً على الموارد المتاحة، وتتطلب استثماراً مكثفاً لها في انتاج السلع والخدمات وتطوير وتحسين التعليم والصحة والبنية التحتية ، ولا يتوقع لهذه الاستثمارات أن تعود على المجتمع بمنافع فورية وانما تعكس مدى استعداد الجيل الحاضر في المجتمع للتضحية في سبيل منافع تجنيها الاجيال اللاحقة في المستقبل. وتعتبر هذه التضحية التكلفة الرئيسية لعملية التنمية ، ومما يصاحب عمليه التنمية ازدياد الاعباء والتكاليف الاجتماعية كالبطالة وسوء توزيع ثمار التنمية( Lutfi, 1980: 190) .

## المحور الثالث: دور التمويل الدولي في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق للمدة ( 2010 – 2021 )

يعتبر التمويل من أهم متطلبات التنمية الاقتصادية حيث يقصد بتمويل التنمية تلك التدفقات المالية المحلية والاجنبية الموجهة لإنجاز واحقاق برامج ومشروعات التنمية الضرورية لهيكل الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية الاقتصادية، وتتمثل هذه المتطلبات بالآتي.

### اولاً: مصادر التمويل الداخلية للتنمية في الاقتصاد العراقي.

وهي المدخرات المحلية وتشمل مدخرات كل من القطاع العائلي وقطاع الاعمال والحكومة، وتتمثل مدخرات القطاع العائلي فيما يمكن استثماره مباشرة في القطاعات الاقتصادية المختلفة وفيما يمكن اقراضه إلى قطاع الاعمال وإلى الحكومة، أما بطريقة مباشرة من خلال شراء الاسهم والسندات التي تصدرها الشركات والحكومة أو بطريقة غير مباشرة عن طريق البنوك، وتتمثل مدخرات القطاع الاعمال فتشمل الاحتياطات والارباح غير الموزعة للقطاعين العام والخاص، أما المدخرات الحكومية فتنشأ نتيجة لزياده الايرادات العامة عبر النفقات العامة كزيادة الضرائب المباشرة وغير المباشرة والاتاوات التي تحصل عليها الحكومة مقابل ما تمنحه من امتيازات

وعقود لاستغلال مواردها الطبيعية بالإضافة لما يمكن ان تحصل عليه الحكومة عن طريق التمويل التضخمي(Al-Yasiri, 2022: 147).

**ثانياً: مصادر التمويل الخارجي للتنمية في الاقتصاد العراقي.**

نظراً لقصور المدخرات المحلية في الدول النامية بشكل عام الاقتصاد العراقي بشكل خاص، وعدم كفايتها لتلبية وتحقيق الاهداف المناطة بالتنمية الاقتصادية، لذلك تلجأ تلك الدول لمصادر التمويل الاجنبية لتدعيم موقفها المالي وتأتي الحاجة للاستعانة بالتمويل الاجنبي لسببين الاول لتغطية ما يعرف بالفجوة الادخارية والتي تتمثل في الفرق بين حجم الاستثمارات المطلوبة والمدخرات المحلية المحققة خلال فتره زمنية معينة، وكذلك تغطية فجوة الصرف الاجنبي والتي تتمثل في الفرق بين حاجة الدولة من الصرف الاجنبي والمتاح لديها منه عن طريق صادراتها من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة، ، وعادة ما يأخذ التمويل الاجنبي في أحدى الاشكال الآتية(Al-Yasiri, 2022: 171-184).

- الاستثمار الاجنبي المباشر.
- القروض الخارجية.
- المساعدات الاجنبية.
- تحويلات العاملين في الخارج.
- التصدير.

**ثالثاً : المساهمة الاقتصادية للتمويل الدولي.**

يعد التمويل الدولي ذو أهمية اقتصادية لأي اقتصاد حيث تساهم التدفقات النقدية في تعجيل معدلات النمو الاقتصادي وأحد العناصر المهمة والمساهمة بالإنتاج من خلال سد القصور في الموارد المالية الداخلية ؛ لذلك تضطر إلى اللجوء إلى الاموال الاجنبية للتعويض عن النقص والذي يستلزم في عملية تنمية الاقتصاد،

وعليه يمكن القول ان التمويل الدولي أصبح أحد الآليات المستخدمة لتنشيط الاوضاع الاقتصادية؛ لذلك يمكن اجمالي المساهمة الاقتصادية للتمويل الدولي بالآتي(Al-Zoghbi, 2024: 16).

1. الدول المضيفة( المتلقية) للتدفقات الدولية قد تلجا لهذه التدفقات من أجل دعم الاستهلاك المحلي والسعي للمحافظة على مستوى معاشي معين للمجتمع.
2. قد تلجا الدول للموارد المالية الدولية عبر الاقتراض وتلقي المساعدات من أجل تمويل الواردات الاستهلاكية ، مما يؤدي إلى ظهور فجوة بموارد الصرف الاجنبي نتيجة زيادة الاستيرادات السلعية الاستهلاكية مقابل بقاء الصادرات السلعية على حالها أو انخفاضها، ومن أجل سد الفجوة قد تسحب الدولة من احتياطاتها الاجنبية.
3. الدول المضيفة للأموال الدولية قد تهدف إلى تدعيم البرامج والخطط لمواجهة العجز في ميزان مدفوعاتها، وسد الفجوة بين الاستثمارات المطلوبة وبين الادخارات المتحققة.
4. أما في الدول المانحة ( المصدرة) للمساعدات الاقتصادية فقد تستخدمها كأداة للضغط السياسي على الدول المضيفة، وقت تستخدم القروض الدولية كأسلوب لتصريف الفائض السلعي لدى الدول المانحة، مما يزيد من حجم الصادرات السلعية وينشط اقتصاداتها في جوانب الاستثمار والانتاج والتشغيل في قطاعات مختلفة كالصناعة والزراعة وخدمات النقل والوساطة المالية وغيرها من القطاعات.

**رابعاً : تطور هيكل مصادر التمويل الدولي في العراق للمدة (2010-2021).**

1. واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق: يعد الاستثمار الاجنبي المباشر من المواضيع التي تشغل اقتصاديات دول العالم بصورة عامه والاقتصاد

العراقي بصورة خاصة, وذلك لكون العراق من الدول التي ترفض التعامل مع الاستثمار الاجنبي المباشر، لكن بسبب التغيرات التي حدثت في طبيعة النظام السياسي بعد عام 2003 ، والتي تمثلت في التحول التدريجي نحو اقتصاد للسوق وأحداث تغيرات جذرية في البيئة القانونية التي تحد من دخول الشركات الأجنبية.

الجدول (1)

تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق للمدة (2010-2021)

| السنة | الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دينار) | معدل النمو السنوي (%) | عدد المشاريع المنفذة |
|---|---|---|---|
| 2010 | 1633321 | | 48 |
| 2011 | 2201940 | 34.81 | 35 |
| 2012 | 3964401 | 80.04 | 34 |
| 2013 | 5982745 | 50.91 | 53 |
| 2014 | 5575822 | -6.80 | 26 |
| 2015 | 4128110 | -25.96 | 15 |
| 2016 | 7034091 | 70.39 | 13 |
| 2017 | 5988080 | -14.87 | 8 |
| 2018 | 3392690 | -43.34 | 11 |
| 2019 | 3891301 | 14.69 | 11 |
| 2020 | 3934521 | 1.1 | 11 |
| 2021 | 3995431 | 1.6 | 13 |

Source: Iraq, Ministry of Planning, Central Statistical Organization ,and Information Technology
Annual Statistical Abstract, for the years (2010-2021), various pages

من الجدول (1) نلاحظ أن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العراق عام 2010، بلغ (1633321) مليون دينار وعدد المشاريع المنفذة هو(48)، وذلك بسبب العقود التي كانت مبرمة بين الشركات الأجنبية والحكومة العراقية والتي كانت تحت التنفيذ، ثم عاد الاستثمار الاجنبي المباشر بالارتفاع للسنوات(2011-2013) ليصل الى(2201940) و (3964401) و(5982745)،على التوالي وبمعدل نمو ايجابي(34.8%) و(80.04%) و(50.91%)، وبلغ عدد المشاريع المنفذة (35) و(34) و(53) مشروع على التوالي ، وهو أعلى ما وصل له عدد المشاريع خلال مدة الدراسة(2010-2021)، والسبب يعود إلى تحسن الوضع الامني والاستقرار الاقتصادي الأمر الذي انعكس ايجابياً على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى العراق فضلاً عن أرتفاع جولات التراخيص والعقود النفطية التي ابرمت وبلغت ذروتها خلال فترة (2010-2013).

وبسبب الظروف الأمنية السيئة للاستثمار والهجمات الإرهابية التي تعرضت لها المحافظات العراقية وارهاب داعش كان السبب في انخفاض الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى (5575822) و(4128110) مليون دينار عام 2014 و2015 ، وبمعدل نمو سالب بلغ (6.80%) و (25.96%)، على التوالي مما أثر سلباً على عدد المشاريع المنفذة حيث انخفضت إلى(26) و (15) مشروعاً على التوالي.

وقد سجل الاستثمار الأجنبي المباشر أعلى قيمة له في عام 2016 ، حيث بلغ (7034091) مليون دينار وبمعدل نمو موجب (70.39%) وعدد المشاريع المنفذة (13) مشروع . أما السنوات (2017-2021) ، فقد شهدت انخفاضاً في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة إلى العراق.

وكذلك انخفاضا في عدد من المشاريع المنفذة وصولا الى(11) و(13) مشروع عام 2020 و 2021 على التوالي.

ويرى الباحث ان حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة ما زال يعاني من قصور ويحتاج إلى توافر بيئة استثمارية ملائمة وآمنة وأكثر جاذبية لتدفق مثل هذا النوع من الاستثمارات.

حيث يلاحظ أنه وعلى الرغم من ارتفاع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر للمدة(2019–2021) الا ان عدد المشاريع لم تشهد ارتفاعاً مماثلاً ، وهو ما يعكس لنا ان الاستثمار الأجنبي المباشر كان يرتكز في كمية الأموال وليس في نوع المشاريع بمعنى ان هذه الزيادة ناتجة من استمرار تدفق رؤوس الأموال ضمن جولات التراخيص النفطية التي تتسم بعقودها طويلة الأمد التي نوعاً لا تتأثر بالتقلبات الانية كما هو حال بقية القطاعات التي تشهد تأثيراً أكبر .

2. المساعدات الدولية الممنوحة للعراق.

الجدير بالذكر ان المساعدات الدولية الممنوحة للعراق بحسب الجهة المانحة فمنها المساعدات الثنائية ومساعدات متعددة الاطراف، حيث يتضح من الجدول (2)، بلغ اجمالي المساعدات الممنوحة للعراق(2576925) مليون دينار عام 2010 ، ثم انخفض اجمالي المساعدات الى(1688310) مليون دينار عام 2011 ، وبمعدل نمو سالب (34.5–%)، ثم عاد بالارتفاع (1848342) مليون دينار عام 2012 ، وبمعدل نمو موجب(9.5%)، وان ارتفاع حجم المساعدات الأجنبية إلى العراق عام2014 بلغ(1440008) مليون دينار جاء بسبب برامج الامم المتحدة للمساعدات الانمائية للمدة (2011–2014) والذي الزم الامم المتحدة بالعمل مع الحكومة العراقية والاوساط الاكاديمية فضلاً عن القطاع الخاص والأطراف الدولية المانحة للمساعدات قد تضمن هذا الاتفاق جوانب مختلفة منها النمو الاقتصادي وحقوق الانسان وتطوير القطاع الخاص.

وان اجمالي المساعدات المقدمة للعراق شهد تذبذباً بين الارتفاع عام 2015 حيث بلغ (2150330) مليون دينار، ثم ارتفع عام 2017 الى (2718555) مليون دينار والانخفاض للمدة (2018–2021)، حيث بلغ (1971111) و(1958621) و

(1946483) و(1895282) مليون دينار على التوالي، وبمعدلات نمو سالبة (27.5- %) و (06-%) و (0.6- %) و (0.2-%) على التوالي.

الجدير بالذكر ان هذه المساعدات متذبذبة وغير مستقرة، كما أنها لم تستهدف القطاعات المهمة التي تحفز النشاط الاقتصادي؛ لذلك فان نتائج هذه المساعدات مؤقتة وغير دائمية والنتيجة النهائية ان تقديم المساعدات الدولية إلى العراق لم تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق؛ وذلك بسبب النتائج التي خلفتها المساعدات الدولية على برامج التنمية وتراجع البيئة الاقتصادية والمالية والاستثمارية.

والتي أصبحت غير قادرة على تحفيز أي نشاط اقتصادي الا باللجوء إلى التمويل الدولي.

٣- القروض الخارجية الممنوحة الى العراق.

فيما يخص القروض الخارجية الممنوحة من العراق خلال المدة (2010-2021)، فان الحكومات العراقية المتتالية لجات إلى القروض الخارجية لسد العجز الحاصل في الموازنات العامة السنوية ، وان محفظة البنك الدولي قدم قروضا للعراق كان الهدف منها دعم ومسانده الكثير من القطاعات الحيوية مثل البنى التحتية والطاقة والنقل والحماية الاجتماعية، حيث يتضح من الجدول (2) ان أدنى قيمه لحجم المديونية الخارجية خلال مدة الدراسة بلغت(66807000) مليون دينار عام 2010 .

ان المديونية الخارجية للعراق عادت إلى الارتفاع عام 2011، حيث بلغت (71721000) مليون دينار وبمعدل أو موجب (7.4%) .

ثم انخفضت المديونية الخارجية للعراق للمدة (2012-2014) بسبب إعادة جدول الديون العراقية وارتفاع اسعار النفط خلال هذه الفترة مما أدى إلى توفر السيولة اللازمة لتغطية العجز في الموازنات وتمويل الموازنة العامة للدولة العراقية.

أما السنوات 2015 و 2016 فقد شهدت عمليات عسكرية مكثفة مكافحة الارهاب واعمار المناطق المتضررة؛ لذلك نلاحظ أرتفاع حجم القروض الخارجية حيث

بلغت(78659000) و (77250000) مليون دينار لعامي(2015-2016) على التوالي.

الجدول (2)

المساعدات الدولية المقدمة للعراق وتطور هيكل القروض الخارجية الممنوحة للعراق خلال المدة (2010- 2021)

| السنة | أجمالي المساعدات | معدل النمو السنوي% | أجمالي الدين العام | معدل التغير السنوي(%) |
|---|---|---|---|---|
| 2010 | 2576925 | | 66807000 | - |
| 2011 | 1688310 | -34.5 | 71721000 | 7.4 |
| 2012 | 1848342 | 9.5 | 67278200 | -6.2 |
| 2013 | 831008 | -55 | 68444200 | 1.7 |
| 2014 | 1440008 | 73.3 | 66811800 | -2.4 |
| 2015 | 2150330 | 49.3 | 78659000 | 17.7 |
| 2016 | 2119509 | -1.4 | 77250000 | -1.7 |
| 2017 | 2718555 | 28.3 | 827050000 | 6.9 |
| 2018 | 1971111 | -27.5 | 81753000 | -1.2 |
| 2019 | 1958621 | -0.6 | 80444000 | -1.6 |
| 2020 | 1946483 | -0.6 | 81515000 | 1.3 |
| 2021 | 1895282 | -0.2 | 81998000 | 0.5 |

Source: Column (1) (3) Iraq, Ministry of Planning, Central Statistical Organization and Information Technology, Annual Statistical Abstract, various years (2010-2021), various pages .
Column (2) (4) Prepared by the researcher .

ومن اجل مواجهة العجز في الموازنة العامة مواجهة الركود الاقتصادي خلال وباء(coved-19) كورونا وانخفاض معدل التبادل التجاري وايقاف تصدير النفط

نلاحظ الارتفاع المستمر بالمديونية الخارجية خلال المدة (2017–2021)، حيث بلغ حجم الدين الخارجي (81998000) مليون دينار عام 2021 وبمعدل وموجب (0.5%).

هناك الكثير من المعوقات في تسديد تلك القروض؛ وذلك لان القروض الخارجية المقدمة للعراق تذهب إلى النفقات الجارية والتي لا ينتج عنها أي أرباح أو عوائد أي التمويل بالاقتراض الخارجي، ومن ثم فأن القروض الخارجية كانت ولازالت حجر عثرة في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق.

ومن الجدول (3) يتضح ان القروض الخارجية والتي هي أكبر وأهم مصدر من مصادر التمويل التي تؤثر على الناتج المحلي الاجمالي، حيث ان أقل نسبة للقروض على حجم الناتج المحلي الاجمالي بلغت (25%) عام 2013 .

وذلك بسبب ارتفاع اسعار النفط العالمية والذي ادى إلى ارتفاع الايرادات العامة في العراق، وان أعلى نسبة له بلغت(41.2 %) من الناتج المحلي الاجمالي عام 2010، ومن الجدول رقم(3) يوضح تزايد مديونية العراق واتخاذها مساراً تصاعدياً ، وهذا يفسر اعتماد الاقتصاد العراقي على الديون الخارجية لمواجهة أي أزمة اقتصادية أو عسكرية أو انسانية أو بيئية، وعليه يمكن القول ان القروض الخارجية هي أكبر وأهم مصادر التمويل الدولي من حيث الأهمية النسبية للمساهمة على الناتج المحلي الاجمالي حيث بلغت(34.3) بالمتوسط سنوي للسنوات(2010–2021).

بالرغم من ان المساعدات الدولية سجلت ادنى نسبة وهي (0.3 %) عام 2013 الا أنها أخذت بالارتفاع خلال المدة (2014–2017) ، وذلك بسبب تردي الوضع الأمني والعسكري ومكافحة الارهاب وعمليات التهجير ووجود مخيمات المهاجرين، من حيث الأهمية النسبية فقد احتلت المساعدات الدولية المرتبة الثالثة من الناتج المحلي الإجمالي بمتوسط سنوي (0.9) للمدة (2010–2021) .

أما فيما يخص نسبة مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر في الناتج المحلي الاجمالي.

خلال مدة الدراسة (2010–2021) المرتبة الثانية لمصادر التمويل الدولي بمتوسط سنوي (1.9).

حيث سجل أقل قيمة له سنة 2010 وهي (1%) واعلى قيمة له سنة 2016 وهي (3.6%)، وذلك بسبب هروب رؤوس الاموال الأجنبية للخارج بسبب تردي الوضع الامني والاقتصادي والسياسي وعدم توفير البيئة المناسبة للاستثمار الاجنبي المباشر.

ان اتباع سياسة الاقتراض الخارجي لغرض التمويل ومع زيادة مؤشرات الفساد المالي والاداري كل ذلك انعكس على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر سلباً وليس ايجاباً.

بما ان العراق يمتلك موارد اقتصادية مادية وبشرية هائلة فهو ليس بحاجة إلى القروض الخارجية بقدر حاجته إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة لما لها من ايجابيات مهمة من خلال نقل التكنولوجيا الحديثة والخبرات الادارية؛ لذلك على الحكومة العراقية تحسين البنى التحتية وتعزيز مناخ الاستثمار وتبسيط التشريعات والقوانين الإدارية من أجل النهوض بواقع الاقتصاد العراقي.

الجدول (3)

مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدات والقروض في الناتج المحلي الإجمالي للمدة (2010–2021) ( % )

| السنة | الناتج المحلي الاجمالي | نسبة الاستثمار الاجنبي المباشر الى الناتج المحلي | نسبة المساعدات الى الناتج المحلي الاجمالي | نسبة القروض الى الناتج المحلي الإجمالي |
|---|---|---|---|---|
| 2010 | 162064566 | 1 | 1.6 | 41.2 |
| 2011 | 217327107 | 1 | 0.8 | 33 |
| 2012 | 254225491 | 1.5 | 0.7 | 26.5 |
| 2013 | 273587529 | 2.2 | 0.3 | 25 |
| 2014 | 266332655 | 2.1 | 0.5 | 25.1 |
| 2015 | 194680972 | 2.1 | 1.1 | 40.4 |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| 2016 | 196924142 | 3.6 | 1.1 | 39.3 |
| 2017 | 221665709 | 2.7 | 1.2 | 37.3 |
| 2018 | 254870184 | 1.3 | 0.8 | 32.1 |
| 2019 | 262917150 | 1.5 | 0.7 | 30.6 |
| 2020 | 198774325 | 2 | 1 | 41 |
| 2021 | 203942457 | 1.9 | 0.9 | 40 |
| المتوسط | | 1.9 | 0.9 | 34.3 |

Source: Column (1): Ministry of Planning, Central Agency for Statistics and Information Technology,
Annual Statistical Abstract, Various Years (2010-2021), Various Pages.
(Columns (2-4) were prepared by the researcher based on Tables (1) and (2.

**خامساً: سبل الاستفادة من مصادر التمويل الدولية في العراق.**

يعاني العراق من معضلات مالية واقتصادية تعود إلى تركة الحروب والحصار الاقتصادي والفساد المالي والإداري. ان جميع هذه العوامل أدت إلى الاستنزاف المادي والإنساني ، كما ان اضطراب أسواق النفط العالمية وتذبذب الأسعار يوحي بأنه لا يمكن الاعتماد فقط مستقبلاً على الصادرات النفطية رغم أنها أساسية في الوقت الحاضر ؛ لذلك يجب تنويع مصادر الدخل والتمويل ، سيما اذا علمنا ان النفط يهيمن على مجمل القطاعات السلعية من ناحية العوائد والتي تشكل98.90% من اجمالي الصادرات ، والذي يعتبر المصدر الأساس لتمويل برامج التنمية والانفاق الاستثماري الحكومي وتأهيل البنى التحتية والخدمات الأساسية كالكهرباء والتعليم والماء والصحة وبقية المرافق العامة .

لذلك فان هناك حاجة ماسة لتعزيز الاستثمارات الاجنبية المباشرة وجذبها من خلال تهيئة البيئة الملائمة لاستقطابها والاعتماد عليها كمصادر تمويل خارجية من أجل النهوض بالاقتصاد العراقي واعاده الاعمار. الامر الذي يدعو إلى اعتماد برامج وسياسات اقتصادية من شانها العمل على جذب الاستثمارات من خلال منح العديد

من التسهيلات والمزايا التنافسية لرؤوس الاموال الاجنبية فضلاً عن انشاء أطر تشريعية ومؤسسية لتشجيع وتنظيم عمل الاستثمار الاجنبي على اعادة اعمار العراق وحل المشاكل القطاعية للاقتصاد العراقي من خلال السماح للشركات الاجنبية بالدخول والمشاركة في عقود الاعمار، وعلى ذلك اصدر العراق قانون الاستثمار ذي الرقم 13 لعام 2006 بوصفه خطوة أولى في مسيرة تغيير ادارة الاقتصاد العراقي، وبما يحفظ مصالح المستثمرين ويحفز الاستثمارات الاجنبية ويشجعها في الاسهام في تمويل المشاريع الانتاجية والخدمية وضمان حقوق المجتمع في التنمية الاقتصادية، أضافة إلى تذليل العقبات التي تحد من دخول تلك الاستثمارات الاجنبية إلى الداخل، ومن جملة تلك التحديات البنية التحتية ، إذ تؤكد التقارير الدولية ان العراق يواجه مجموعة من التحديات المتعلقة بالاستثمار البنية التحتية في المادية التي قوامها شبكات الطرق والكهرباء والاتصالات أضافة الى المؤسسات القانونية والصحية والتعليمية والمصرفية وغيرها، فضلا عن التكوين الرأسمالي الثابت المتعلق بنشاطات الانتاج المباشر من السلع والخدمات؛ لذلك فان تجاوز النقص الحاصل في تلك البنى وتشغيل الاستثمار في رأس المال الاجتماعي من شانه ان يؤدي إلى تطوير مستويات وكفاية النشاطات الانتاجية المباشرة، ويغذي خدمات الاكثر من نشاط صناعي أو اقتصادي، ويساعد في استقطاب الاستثمارات الاجنبية المباشرة.

كما أنها هشاشة الوضع السياسي في العراق الناجم عن المناخ الاجتماعي السياسي يكشف فيه عن العديد من الانقسامات السياسية التي تنطوي على العداوة أضافة إلى النزاعات الداخلية المستمرة التي تترافق مع تحديات متوقعة تعرقل التقدم على استقطاب الشركات الاجنبية، الا ان تحسن الوضع السياسي والامني في العراق بعد سقوط تنظيم داعش نهاية عام 2017 اثر ايجاباً بيئة الاستثمار مما يدفع بالعديد من الشركات الاجنبية إلى الدخول في عمليات الاستثمار وتمويل المشاريع الاقتصادية(Al-Zubaidi and Jabbar, 2019: 113-114).

## الاستنتاجات

1. ان المساعدات لم تسهم بشكل واضح في تحقيق التنمية الاقتصادية كونها متذبذبة وموقتة، مما أدت إلى نتائج سلبية على برامج التنمية؛ وذلك لان الحصة الاكبر من المساعدات كانت تذهب إلى القطاع الانساني وليس للقطاع الانتاجي؛ وذلك بسبب عدم الاستقرار الامني.
2. تعد القروض الخارجية أكبر وأهم مصادر التمويل تأثيراً على الناتج المحلي الاجمالي بمتوسط سنوي (34.3) ثم جاء الاستثمار الاجنبي المباشر بالمرتبة الثانية من حيث الأهمية النسبية للمساهمة في الناتج المحلي الاجمالي بمتوسط سنوي (1.9)، أما المساعدات الدولية فقد كانت أقل نسبة من الأهمية للناتج المحلي الاجمالي بواقع (0.9).
3. تعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة مصدراً مهماً لتدفقات رؤوس الاموال الدولية ولتمويل برامج التنمية الاقتصادية، الاَّ ان أغلب تلك الاستثمارات تركزت في قطاع النفط وبعض المشاريع السياحية .
4. عبر تطور اشكال التمويل الدولي (المساعدات الدولية، والقروض الخارجية ، والاستثمار الاجنبي المباشر) في العراق فمن الممكن القول أنها لم تؤدِ للمساهمة الاقتصادية الفعالة والكفؤة , بسبب تسجيل بعضها نسب متدنية في الناتج المحلي الاجمالي، في حين ان المطلوب من التمويل احداث تنمية اقتصادية حقيقية ، الا ان وجود عوامل اقتصادية والسياسية وامنية تثبط من الأهمية النسبية للتمويل الدولي.
5. ارتفاع حجم المديونية الخارجية وما يتبعها من خدمة الدين والتعويضات عبئاً ثقيلاً على الاقتصاد العراقي ، ولغرض تخفيض هذه الديون سوف يتطلب اقتطاع جزءاً كبيراً من الايرادات الحكومية، مما يخفض من الايرادات التمويلية لأغراض الاعمار والاستثمار في البنى التحتية.

## التوصيات

1. المساهمة بتحسين المناخ الاستثماري وتشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر من خلال توفير مناخ ملائم له من حيث تحقيق الاستقرار الامني والسياسي وتخفيض الضرائب وتقديم التسهيلات له من خلال تقليل الاجراءات الروتينية.
2. عدم الاعتماد على الدين الخارجي كمصدر تمويلي ومحاولة السعي لتخفيضه إلى مستويات متدنية ، لكون هذا المصدر مصحوب بشروط كثيرة اغلبها يعيق تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق.
3. توجيه المساعدات الدولية التي تكون غير مشروطة نحو القطاعات الانتاجية وجوانب تحقيق التنمية الاقتصادية، بما لذلك من تغيير للواقع المتدني للاقتصاد وبالخصوص في مؤشري الانتاج والاستثمار.
4. من الضروري ان تكون تدفقات رأس المال الاجنبي متناسبة مع الطاقات الاستيعابية للدول وتوجيهها نحو تنفيذ برامج التنمية كما يجب ، وإصلاح الاختلالات الهيكلية وتقليص فجوة التكنولوجيا مع الدول الصناعية.
5. تركيز على المفاهيم والاهداف والنظريات الخاصة بالتمويل الدولي، فضلاً عن تطبيق المبادئ الخاصة بمؤسسة التمويل الدولية وكذلك ضرورة تحقيق الاهداف الخاصة بالمؤسسة.

**References:**

1. Ahmed, Hossam Mohamed Abdullah, and others, (2023), The role of external financing in financing the sustainable development process in Egypt, Arab Democratic Center, Faculty of Politics and Economics, Beni Suef University, Egypt.
2. Al-Zubaidi, Hassan Latif, Jabbar Ibrahim Jassim, (2019), The effectiveness of external financing in achieving economic development in Iraq, Journal of the College of Education for Girls for Human Sciences, Issue 25, Thirteenth Year.

3. Al-Zoghbi, Khayyam, (2024), International Finance, an article published on the official website of Al-Furat University: https;//alfuratuniv.edu.sy/eco/downloads/files/1584359478-Binderl.pdf .
4. Sayed, Salem Rushdi, (2015), International Finance: Its Foundations and Theories, Dar Al-Raya for Publishing and Distribution, Amman, Jordan.
5. Al-Shammari, Mayeh Shabeeb, and Hamza Hassan Karim, (2015), International Finance: Strategic Foundations and Analytical Techniques, First Edition, Dar Al-Dhiyaa for Printing and Publishing, Iraq, Najaf.
6. Abdul-Aali, Thamer, (2017), The Reality of the Iraqi Economy and the Requirements for its Reform, College of Administration and Economics, Al-Muthanna University, Al-Muthanna Journal of Administrative and Economic Sciences, Volume 7, Issue 1.
7. Azawi, Nashwan Abdul Aziz, Al-Kawaz, Saad Mahmoud, (2025), Economic Measurement of the Impact of International Finance Indicators on the Economic Performance of Some Arab Countries for the Period (2000-2022), Rafidain Development Journal, Scientific Journal, Quarterly, International, Open Access, Refereed, Volume (44), Issue (147).
8. Kozak yuriy (2015); international finance training manual. 5th edition. Cul. Ukraine,
9.Al-Lahham, Muhammad Izzat, and others, (2017), International Finance, Al-A'sar Al-Ilmi Publishing and Distribution House, Amman, Jordan.
10. Lotfi, Ali, (1980), Economic Development, First Edition, Ain Shams Library, Cairo.
11. Mahmoud, Jawdat Mahmoud, and Salim, Abdul Rahim, (2024), The relationship between international financing and the efficiency of local investment in financing development in the State of Palestine, Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences, Volume 8, Issue 1.

12. Mustafa, Abdel Latif, (2008), Development Financing in Third World Countries between Debt Economics and Financial Market Economics: A Comparative Study between Algeria and Egypt, PhD Thesis submitted to the Faculty of Economic Sciences, Commercial Sciences and Management Sciences, University of Algiers.
13. Mustapha, Abdel Latif, (2008), Financing Development in Third World Countries between the Economics of Sustainability and the Economics of Financial Markets: A Comparative Study between Algeria and Egypt, Thesis submitted to obtain a PhD in Economic Sciences, specialization in Money and Finance, University of Algiers.
14. Nabati, Suhaila Farid, (2015), Economic Development, Dar Al-Raya for Publishing and Distribution, First Edition, Amman, Jordan.
15. Al-Yasiri, Ibrahim Jassim Jabbar, and Adheefa, Salam Saadoun, (2024), Economic Development in Iraq between Foreign Funding Sources and the Conditions of International Finance Institutions, First Edition, Egypt.
16. Al-Yasiri, Ibrahim Jassim Jabbar, (2022), Financing Economic Development in Developing Countries (Iraq as a Model), First Edition, Beirut, Najaf Al-Ashraf.
17. Al-Hiti, Nawaz Abdul Rahman, Al-Khashali, Majid Abdul Latif, (2007), Introduction to International Finance, Dar Al-Manahij for Publishing and Distribution, First Edition, Amman, Hashemite Kingdom of Jordan.